تحرّك حفتر في ليبيا بين السيناريو المصري وانفجار الفوضى

حميدي العبدالله

التحرّك العسكريّ الذي قام ويقوم به اللواء خليفة حفتر يوحي كأنّه تكرار للسيناريو المصري في 30 حزيران 2013 الذي أدى إلى خلع حكم «الإخوان المسلمين» في مصر. هذا الإيحاء عبّرت عنه وقائع كثيرة أبرزها اثنتان:

الأولى، تشديد التصريحات التي أدلى بها حفتر وداعموه الإقليميون، ولاسيما الإعلام السعودي، على أن هذه العملية موجهة ضد «الإخوان المسلمين» والجماعات الإرهابية. ومعروف أنّ التحالف الذي تواجهه مصر منذ 30 حزيران 2013 هو تحالف «الإخوان المسلمين» التي صنفتها السلطة المصرية، ولاحقاً السلطات السعودية، بأنها جماعة إرهابية، إضافةً إلى الجماعات الجهادية المعروفة بانتمائها إلى تنظيمات القاعدة.

الثانية، تصريحات حفتر التي قال فيها حرفياً «إن التظاهرات في بنغازي وطرابلس هي تفويض لحركته لمحاربة الإرهاب»، وهذه العبارات توحي أن ما يحصل في ليبيا يشبه ما حصل في مصر عندما طلب المشير السيسي الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في 26 حزيران 2013 تفويضاً جماهيرياً عبر التظاهر لمحاربة الإرهاب.

لكن من الواضح أن ظروف ليبيا وإن كانت متشابهة في بعض الأوجه، خاصة في الانقسام الإقليمي والدولي حول ما يحصل هناك، إذ تتشابه الاصطفافات ومن هذه الناحية مع الاصطفافات القائمة في مصر منذ 30 حزيران 2013، من الواضح أن الظروف بين البلدين تختلف في ثلاث نواحٍ أساسية: الأولى، عدم وجود جيش موحد وقوي في ليبيا علىً غرار الجيش المصري، فمن المعروف أن الجيش المصري كان له دور حاسم في النتيجة التي آلت إليها ثورتا 25 كانون الثاني 2011 و30 حزيران 2013، لكن الجيش الليبي تعرّض للدمار على أيدي الناتو ومسلحي ليبيا، وحلت مكانه ميليشيات مسلحة قبلية وجهوية، وليس هناك أي وجود لجيش حقيقي. ربما هناك ضباط من الجيش القديم يقفون الآن على رأس بعض الوحدات العسكرية التي جرى تشكيلها بعد سقوط القذافي، لكن هذه القوات رغم الدعم الذي تحصل عليه من بعض الجهات الدولية والعربية، هي أضعف من الميليشيات المسلحة، بل أضعف من التنظيمات المسلحة المتشددة التي تشكل تفرعات لتنظيم القاعدة.

الناحية الثانية التي تجعل الوضع في ليبيا مختلفاً عنه في مصر أن السلطة الحالية التي ثار ضدها حفتر ومن ناصره في داخل ليبيا وخارجها ليست حكراً على «الإخوان المسلمين»، كما كانت عليه الحال في مصر قبل 30 حزيران 2013، وإن كان «الإخوان المسلمون» هم جزء من التحالف الحاكم، بل إن القوى المهيمنة على السلطة في ليبيا أو بالأحرى على هياكل السلطة، إذ لا وجود لسلطة فعلية في ليبيا، هي التحالف الذي فاز في الانتخابات التي جرت، وهي الوحيدة بعد إسقاط القذافي.

الناحية الثالثة، قوة الجماعات المسلحة القبلية والجهوية التي على حركة حفتر مواجهتها، فمثل هذه المجموعات وسيطرتها على مناطق واسعة غير موجود في مصر، ولو كانت مثل هذه الجماعات موجودة في مصر لاختلف مسار الحوادث فيها عما هي عليه الحال الآن.

هذه النواحي تؤكد أن حركة حفتر لا تقود إلى الحسم، كما أنها لا تقود إلى تكرار المسار المصري، بل ستقود إلى «انفجار الفوضى» أو استعار أوار الحرب الأهلية في ليبيا.

رشيد كرامي نموذج القائد والإنسان المتمسّك بثوابته الوطنية والقوميّة

عبدالله خالد*

«إنه زمن العار». بهذه الكلمات المختصرة والمعبّرة وصف أبناء طرابلس مهزلة ترشيح المدان سمير جعجع نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية. والواقع أنه حين فرضت دبابات العدو الصهيوني بشير الجميل رئيساً للجمهورية جاء بعض ضعفاء النفوس من أبناء طرابلس ليطلبوا إلى الرئيس رشيد كرامي ألّا يستمرّ في إغلاق الباب أمامه، حفاظاً على مصالحهم في الدولة والمجتمع. وكان الرئيس كرامي، المعروف بهدوئه واستيعابه لأكثر الأمور تعقيداً، يكتم غضبه من دون أن يتمكن من التستر على ملامح الانزعاج التي تظهر على وجهه، فهو ابن عائلة وطنية ومتديّنة اشتهرت بتمسّكها بعروبتها ومطالبتها الدائمة بالوحدة السورية كمدخل لتحقيق الوحدة العربية الكبرى من المحيط إلى الخليج. ومصدر انزعاجه معرفته أنّ بعض مناصريه سيدفعون غالياً ثمن التمسك بمواقفه المبدئية على الصعيدين الوطني والقومي التي لا يستطيع أن يساوم عليها أو يتخلى عن قناعاته إزاءها.

كان يتساءل: إلى متى يستمرّ هذا الكابوس؟ وكيف يمكن أن يقبل اللبنانيون رئيساً فرضه أعداء وطنهم وأمتهم عليهم لا يخفي علاقته بهم بعدما كشف النقاب عن أنه التقى قادتهم قبل انتخابه وبعده. وكان ينهي حديثه بالقول إنه يأمل في أن يكون الفرج قريباً والله كبير ولا أحد يعرف ماذا سيحصل غداً. كأنه بحدسه كان يتوقع أن يحدث أمر ما ينهي حالة غير طبيعية تهيمن على البلاد نتيجة الغزو الصهيوني. وبالفعل صدق توقعه واغتيل بشير الجميل.

شغل والد الرئيس كرامي عبدالحميد منصب الإفتاء وهو في مقتبل العمر خلفاً لوالده، وترأس إحدى جلسات المؤتمر السوري الذي عقد في دمشق للمطالبة بالوحدة السورية. وبوفاته شعر شقيقه مصطفى رئيس حزب الشباب الوطني بأنه الأجدر بخلافته، إلّا أن أبناء طرابلس اختاروا الشاب رشيد العائد حديثاً من القاهرة حيث نال إجازة في الحقوق ليصبح نائباً عن طرابلس، وبعد ذلك وزيراً.

قاد رشيد كرامي ثورة 1958 ضدّ حكم كميل شمعون الموالي للغرب، وحرص على تمثيل جميع الفعاليات الطرابلسية في القيادة. وبانتهاء الثورة واختيار فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية أصبح رئيساً للحكومة وعرف باعتدال مواقفه وتمسكه بوطنيته وعروبته من دون تطرف. وتميّز برفضه مشاريع الغرب الاستعمارية (حلف بغداد، مشروع أيزنهاور...). ومع إقامة أول وحدة عربية معاصرة ضمّت مصر وسورية تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة زار دمشق على رأس وفد طرابلسي كبير للترحيب بالرئيس جمال عبدالناصر، وأطلق من شرفة قصر الضيافة شعار «جئنا من وراء الحدود حيث لا حدود»، وبايع عبدالناصر قائداً لمسيرة العرب نحو التحرير والوحدة، وأصبح منذ ذلك الوقت صديقاً للرئيس عبد الناصر ومدافعاً عن سياسته الوطنية والقومية ومبشراً بأهمية وضرورة تحقيقها. وساند الخطوات الإصلاحية للنظام السياسي في لبنان، ودعَم تحقيق التوازن بين المناطق اللبنانية، ودافع عن بعثة إيرفد التي أجرت أول مسح شامل للبنان وطالبت بالاهتمام بالبعد الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كذلك دافع الرئيس كرامي بشراسة عن قضية فلسطين، وساند المقاومة الفلسطينية، ووقف في مواجهة الانعزال اللبناني الذي برز بأبشع صوره بعد انهيار الوحدة العربية بواسطة الانفصال الأسود، وهزيمة 5 حزيران 1967. وابتهج لاندلاع حرب تشرين التحريرية المجيدة باعتبارها الحرب العربية الأولى التي تصنع القاعدة الراسخة لإرساء دعائم خيار المقاومة.

كما أرسى مع الرئيس حافظ الأسد صداقة حقيقية تقوم على الاحترام المتبادل والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية، دفعت الرئيس السوري إلى القول «إنّ رشيد كرامي يكاد يكون السياسي الوحيد الذي لم نكن في حاجة إلى أن نطلب منه شيئاً، فقد كان يبادر دائماً ومن دون تنسيق مسبق إلى إعلان المواقف الوطنية والقومية التي ترضي ضميره والتي تتوافق مع نهجنا السياسي».

مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان اتفق مع الرئيس سليمان فرنجية على بنود الوثيقة الدستورية التي وضعت أسس اتفاق الطائف، وكان يمكن – لولا تعنّت الأطراف المتنازعة – أن تجنّب لبنان الكثير من إزهاق الأرواح بالإضافة إلى الكثير من الخراب والدمار الذي أصابه.

بقي رشيد كرامي متمسّكاً بخيار الدولة، رافضاً العمل الميليشيوي الذي يكرّس الشرخ بين أبناء الوطن الواحد، مؤمناً بالحوار كوسيلة وحيدة لحلّ الخلافات بين المتنازعين، ومعتبراً أنّ مهمة الجيش الدفاع عن أرض الوطن وليس التحوّل إلى طرف في النزاع اللبناني، متبنياً وجهة نظر الرئيس شهاب في هذا المجال. ومن هذا المنطلق ساهم في تأسيس جبهة الخلاص الوطني وشارك في مؤتمريْ لوزان وجنيف لحلّ المعضلة اللبنانية وإرساء أسس الإصلاح في نظامه وتحويله من سلطة إلى دولة.

مع وصول ياسر عرفات إلى طرابلس وسعيه إلى أن يكون طرفاً في النزاع اللبناني، انكفأ رشيد كرامي ورفض الدخول في لعبة تؤدي إلى تكريس التناقض بين اللبنانيين، وغادر إلى دمشق حيث بدأ مساعي حثيثة لإنهاء نزاع طائفي – مذهبي لا نزال نعاني تداعياته إلى اليوم. وبخروج عرفات من طرابلس عاد كرامي ليبدأ مسيرة تصفية القلوب ومسح الجروح، مردّداً أنّ الدولة هي الحلّ، وأنّ جيشها هو الأداة، فدفع حياته ثمناً لهذا الخيار حين اغتالته القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع وهو على متن طائرة عسكرية تابعة للجيش اللبناني كانت تنقله من طرابلس إلى بيروت وأصبح شهيد تمسكه بخيار الدولة. وخرج سمير جعجع من السجن ليرشح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية، وهو المُدان بجريمة قتل رئيس وزراء لبنان...

في الأول من حزيران نتذكر الرئيس رشيد كرامي ونترحّم على روحه الطاهرة في زمن نحن أحوج ما نكون فيه إلى قيادات توازيه في حسّ المسؤولية والقيادة الرشيدة الواعية.

*عضو الأمانة العامة للحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي

الثوابت الوطنية وضرورة التأكيد على مفهومها ومحدّداتها

رامز مصطفى

تعاني الساحة الفلسطينية بكامل مكوناتها وأطيافها، إشكالية استراتيجية حول مفهوم «الثوابت الوطنية الفلسطينية» ومحدّداتها، بسبب حيويتها إزاء قضيتنا الوطنية، فهي تمثل باختصار شديد جوهرها. هذه الثوابت لطالما كانت ولا تزال مثار جدال ومناقشة دائمين، واستحوذت على قسط وافر من المقالات والأبحاث والدراسات والندوات، وحتى المؤتمرات والمنتديات داخل الوطن والشتات. والمفارقة أن هذه الإشكالية حتى الآن لم يُعمل على صوغها وتحديد عناوينها بدقة على نحو لا يترك للاجتهاد أو التأويل أو التفسير أي مكان لحساسية هذه العناوين.

كثر ومنذ استئناف المفاوضات في منتصف آب من العام الفائت الحديث عن هذه الثوابت وضرورة التمسك بها، والإصرار عليها لعدم التفريط أو التنازل عنها. وذهب البعض في الساحة الفلسطينية إلى تنظيم الوقفات التضامنية وتحت شعارات تنطلق من خلفيات ورؤى سياسية مختلفة من هنا أو هناك. من نماذجها «الثابت على الثوابت» و«حارس وحامي الثوابت» و«التمسك بالثوابت، تمسك بالوطن» و«التنازل عن الثوابت، تفريط بالحقوق الوطنية» و«ثوابتنا على أرض فلسطين من بحرها إلى نهرها» و«لا تنازل عن ثوابتنا في تحرير الأسرى، ووقف الاستيطان، وإقامة دولتنا على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية»، الخ.

هذه عينة من التعبير عن الثوابت الوطنية وهي متناقضة في مفهومها ومحددات عناوينها، الأمر الذي قادني في العودة إلى دراسة تحت عنوان «إشكاليات الثوابت الوطنية»، عملت عليها الباحثة راغدة عسيران في أيلول من العام الفائت، أي بعد أقل من شهر على استئناف المفاوضات بين منظمة التحرير والسلطة من ناحية، والكيان الصهيوني من ناحية ثانية.

وليست الوحيدة بل ثمة غيرها. هذه الدراسة التي استندت إلى أحاديث كانت أجرتها الباحثة مع عدد من مسؤولي الفصائل الفلسطينية في لبنان من كلا الإطارين السياسيين، تحالف القوى ومنظمة التحرير. يتضح مما أدلى به هؤلاء المسؤولين أن التباين حول مفهومهم للثوابت ومحدداتها ليست واحدة. وهذا ما خلصت إليه الباحثة عسيران حين ختمت بحثها بالقول «إلاّ أن عرض الآراء وتوضيح التباين حول مفهوم الثوابت الوطنية، والإشكاليات حولها، من شأنه أن يساعد المخلصين في نفض الغبار، وإعادة صوغ إستراتيجية موحدة واضحة، وتخطيط للمراحل القادمة في طريق تحرير فلسطين». وهذا التباين الحاصل شأن الساحة الفلسطينية كلها، خاصة بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو عام 1993، إذ تم بموجبها التنازل عن 78% من الأرض التاريخية والاعتراف بالكيان الصهيوني، وهذا معناه أن تحولاً جذرياً حصل على طبيعة الثوابت الوطنية وأسسها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء شطب الميثاق الوطني لمنظمة التحرير في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في قطاع غزة، وبحضور وشهادة الرئيس الأميركي بيل كلينتون بتاريخ 8/11/1998. إذ ألغيت 12 مادة، و16 مادة حذفت منها مقاطع. ليكرس هذا الشطب للميثاق الوطني إقراراً من قبل المشاركين في هذا المجلس، أن تنازلاً جوهرياً في ثوابت القضية الفلسطينية قد وقع.

إذا كانت هذه حال الفصائل والسلطة الفلسطينية وتباينهم حول الثوابت الوطنية في مفهومها وعناوينها ومحدداتها، كلٌّ من خلفية برنامجه ورؤيته السياسية. السؤال التالي يفرض نفسه بقوة وهو أين رأي الشعب الفلسطيني في أمر حيوي ومصيري يعنيه ويتعلق به مباشرة؟ على اعتبار أنه صاحب المصلحة الحقيقية في التأكيد على ثوابت قضيته الوطنية، وإعلان تمسكه بها. لذلك فإن الإشكالية حول الثوابت لم تقف عند حدود التباين بين الفصائل والسلطة، بل أيضاً مع جموع الشعب الفلسطيني ونخبه من خارج الفصائل والسلطة. والأخطر محاولات الالتفاف على الشعب الفلسطيني من خلال تأكيد السلطة في نيتها على دعوة الشعب الفلسطيني إلى الاستفتاء على ما قد تتوصل إليه من نتائج في أي عملية تسوية مقبلة مع الكيان الصهيوني. وهذا معناه الاستفتاء في التنازل عن ثوابته وحقوقه الوطنية. كأن اتفاقات أوسلو لم تكن تسوية مع الكيان وإن لم تكن مكتملة من منظار أطرافها المشاركة والموقعة عليها. إلاّ أن اتفاقات أوسلو شكلت الحلقة الأخطر في مسار التسوية المذلة والمهينة مع هذا الكيان الغاصب. وهذا بذاته استخفاف متعمد بعقول أبناء شعبنا الفلسطيني الذي لم يُدع للأخذ برأيه أو استفتائه. ولو افترضنا الموافقة على طرح السلطة في نيتها تنظيم استفتاء شعبي حول التسوية. الاستفتاء لا يعني بالتأكيد في أي حال من الأحوال الاستفتاء على تسوية أدرجت، اتفاقات أوسلو في داخلها، بل هو استفتاء على الجديد من التسوية في نسختها الثانية، وبمعنى أوضح «أوسلو 2»، أي أن «أوسلو 1» عفا عليه الزمن، وإن كان في مفهوم الدول والأنظمة فحسب، لا في مفهوم الشعوب. وذلك كله محوره ثوابت هذا الشعب وحقوقه التاريخية. ومحاولات تبديدها يميناً ويساراً.

إن الإشكالية حول الثوابت الوطنية ومفهومها ومحدداتها، في اللحظة السياسية الراهنة التي تتعاظم فيها التحديات، بسبب ما تشهده المنطقة من حوادث، هدفها انكشافها تماماً أمام المشروع الأميركي الصهيوني. من خلال الحرب المفتوحة على سورية ومن خلفها محور المقاومة والممانعة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، دخول المصالحة الفلسطينية حيز تطبيقاتها العملية وفق آليات اتفاق تنفيذ اتفاق أيار 2011. يتطلب إعادة الاعتبار إلى هذه الثوابت الوطنية بمفاهيمها ومحدداتها، وبما لا يتعارض والمصالح الوطنية العليا لقضيتنا وتحدّدها بالتأكيد، وإن بخطوطها العريضة جموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، فأي اجتهاد أو تشريع من خارج سياق هذه المصالح إنما هو تبديد فوق تبديد لهذه الثوابت.

«سوا»... كيف؟... ولماذا؟

د. عفيف محمد عفيف

أصبح معروفاً لكلّ ذي بصر وبصيرةٍ أنّ الجراد الذي نُشر في تونس الخضراء أُريدَ له أنْ يلتهمَ الشام ويأتي على كلّ ما تكتنزه من إرث ومعرفيّ وتوحيديّ فينهارُ حاضرها وتصابُ الأمّة بالسكتةِ القلبية... لأن الشام هي القلبُ.

إن التصحّر العربي الذي بدأ من تونس بتآمر قناة «الجزيرة» القطرية على البوعزيزي وانتهى المشهد بجريمة قتله البشعة، كان هدفه قتلُ الخير في الأرض الشامية وتحويل أهلها إلى جراد يعينُ الجراد القادم من أصقاع الدنيا على إكمال موجة التصحّر العربي.

لن أخوض في التفاصيل، فما تمّ تدبيره وتنفيذه من حرب عالمية بربرية في سورية قد لا يكون له مثيل في التاريخ البشري، ولكن في المقلب الآخر، لن نجد أرضاً أقدس وأخيَر من أرض الشام فهي أرضُ التوحيد والأنبياء ولن نجد شعباً يشابه السوريين والذي قدّم على مذبح الوطنية أعزّ ما يملك ليبقى وطنهُ عزيزاً... بقي الوطن لأن العصبية الوطنية عند السوريين هي أقوى الروابط، فالنسب السوري أعزّ الأنساب... بقيت سورية بشعب وجيش وربّان توشحوا «سوا» بعلم الوطن.

«سوا» عمل السوريون على حماية سورية وبقائها وتغيير العالم، ولن يبني السوريون سورية الغد إلاّ «سوا» لكن كيف؟... ولماذا؟

«سوا»... نتوشّح ونتفيأ بالعلم الوطني فنشعر بأنّنا مواطنون سوريون وبأنّ ما نحمله من أعلام أخرى همْ جميعاً تحت هذا العلم، فنرتقي بشعورنا بالمواطنة وتصبحُ أرضنا مع علمنا بيت كل سوري وتربيتنا الوطنية.

«سوا»... نلتزم باحترام القانون فلا نتعدّى ولا نسمح لأحد بأن يتعدّى على الممتلكات والأموال العامة والخاصة، وأن تكون المصلحة الوطنية والكرامة الإنسانية هما المعيار المحدّد للقوانين السورية.

«سوا»... نعمل لإصلاح القضاء وتطويره والذي بلغ من الترهّل والفساد مبلغاً خطيراً حتى أضحى العدل صعب المنال... وتعرفون أن العدل هو أساس الملك...

«سوا»... لإصلاح التعليم العالي، الذي نفخر بأننا الدولة العربية الوحيدة التي تقدّمه باللغة العربية وبشكل شبه مجاني بحيث يكون ميسّر لغالبية الفئات الاجتماعية. نصلح هذا القطاع الحيوي بالبحث العلمي الحقيقي الذي حال دونه الجهلة المتعلّمون، وبأن نُدخل إليه الاختصاصات الدقيقة أو ما يُعرف بفوق الاختصاص، لا سيما في مجالات العلوم الحديثة الضرورية لنهضتنا الحضارية مثل العلوم الهندسية والذرية ومجالات الطاقة المتجددة والعلوم الكيميائية والعلوم الطبية عالية الاختصاص، بالإضافة للعلم الحديث جداً المعروف بالناتو تكنولوجي (أودّ أن أشير في هذا الصدد إلى أنّ الشام وأهل الشام هم أول من استخدم هذه التقنية في العالم منذ مئات السنين من خلال السيف الدمشقي وهذا ليس كلاماً للإنشاء...). وأن تتبعْ المصلحة الوطنية بالإضافة إلى القدرة العلمية وحب متابعة البحث العلمي لمن يتم إيفادهم للحصول على الدكتوراه.

«سوا»... لإصلاح التعليم الأساسي والثانوي والاستمرار بإلزاميته فعلياً على أرض الواقع، وتقديم المعونة المادية الشهرية أو الفصلية إلى الطلاب الفقراء وفق معايير قانونية واضحة محدّدة.

«سوا»... لتطوير التأمين الصحي والقطاع الصحي وإدخال الاختصاصات الدقيقة والاستعانة بالخبرات الوطنية المهاجرة كي لا يضطر السوري إلى الذهاب بغية العلاج إلى الدول المجاورة والتي لا تتجاوز مقدراتها مقدرات محافظة من المحافظات السورية، لكنهم أجادوا.

«سوا»... لتشكيل المجلس الأكاديمي العلمي السوري، ولجعل المناصب والمسؤوليات العلمية وفق المعايير العلمية من شهادات أكاديمية ونتائج البحوث العلمية المنشورة والأقدمية لكلّ مهتم في هذا المجال، وليس وفقاً للعلاقات الشخصية أو الحزبية أو السياسية أو الدورية التي لا تعتمد على المعايير المذكورة.

«سوا»... للإصلاح الإداري وتحديثه وتأطيره وفق قوانين واضحة تراعي معايير الكفاءة العلمية والخبرة والسيرة الذاتية الحسنة، وأن يستبعد كل من أُدين سابقاً بأي قضية مسلكية أو أخلاقية أو جنائية من استلام المناصب الإدارية، وأن يتم تفعيل المحاسبة العادلة.

«سوا»... لمحاربة الفساد والفاسدين الذين حرموا البلد من مقدراته ومن الكثير من أبنائه الخيرين وساهموا كثيراً في إضعاف الطاقات الجمعية للبلد وتشتيتها وشكلوا حصان طروادة لهذه الحرب القذرة والهدّامة التي كادت أن تحذف سورية عن الخريطة.

«سوا»... للمعالجة السريعة والناجعة لمناطق السكن العشوائي والمخالفات التي نمتْ كالسرطان بفعل الفساد والفاسدين والمسؤولين المعطّلين (الطابور) لتنفيذ القوانين والمراسيم التي أصدرها القائد الراحل حافظ الأسد ولتلك التي أصدرها سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد. هذا التعطيل الذي أُريد له أن يكون إسفيناً قوياً وفتاكاً في الجسد السوري في انتظار اللحظة المناسبة، لأن من يسكن لا يملك، رغم كل ما دفعه لشراء هذا المسكن أو تشييده. لقد كان فعلها قوياً في هذه الحرب القذرة إذ أصبحت بمثابة مفرخة للطاعنين في القلب السوري.

«سوا»... للتنمية الشاملة في المدن والأرياف على حدّ سواء وفي المجالات كافة، وإقامة المشاريع الاقتصادية وفق المنتوجات المتوافرة في المنطقة المستهدفة وليس وفقاً لأهواء البعض من المسؤولين ليصار إلى الإفادة من كلّ مقدرات سورية والسوريين.

«سوا»... لاستنباط الفكر الخلاّق الذي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة السوريين، والحد من الفقر ودعم المشاريع الصغيرة والأسرية، خاصة في الريف.

«سوا»... للاستمرار في تقوية الجيش العربي السوري وتمجيد الشهادة والشهداء ودعم عائلاتهم في كلّ المجالات لا سيما الاجتماعية والاقتصادية.

«سوا»... لإعلام وطنيّ قويّ وحرّ يعمل على تسليط الضوء على الحالات الإبداعية لتطويرها، كما يعمل على كشف المظاهر والحالات السلبية والعمل على تظهير الحلول الخلاّقة.

«سوا»... لأجل بناء الدولة القوية المتطورة والعادلة والتي تستطيع استقطاب جميع أبنائها الخيرين في الداخل والخارج، فيشعر المواطن فيها بالعزة والكرامة ما دام مواطناً سوياً.

«سوا»... لجذب عقول السوريين وقلوبهم وقدراتهم في المناطق المحتلة من قبل العدو الصهيوني وفي المناطق التي سُلخت منذ عشرات السنين، لتكون العون والسند لاسترجاعها في أقرب فرصة.

«سوا»... لشطب النسخة الثانية من سايكس - بيكو (الجامعة العربية) بعدما أجهضت النسخة الثالثة التي تمثلت بسموم التصحّر العربي.

«سوا»... لتشكيل هيئة قانونية فاعلة محلية وإقليمية ودولية لملاحقة ومحاكمة الشخصيات والقوى والحكومات التي ساهمت في قتل السوريين وتدمير سورية، وعدم نسيان جرائمهم وإجبارهم على دفع الفاتورة الكاملة لإعمار سورية بشرياً ومادياً والتعويض الكبير لأهالي الشهداء وللجرحى الذين ضحوا لأجل سورية، الدم السوري مقدّس ومحرّم.

«سوا»... لعدم مساعدة الأنظمة والعائلات الحاكمة في الدول المعتدية على سورية عندما تبدأ بالتهاوي تحت تأثير جحيم التصحّر العربي أو اللعنة السورية أو حتى تحت تأثير رياح الربيع العربي الحقيقي الذي بدأت تهبّ نسماته.

«سوا»... لمعاملة الدول العربية بالمِثل من حيث تأشيرات الدخول إلى الأرض السَورية، والعمل على الدفاع عن كرامة السوريين أينما وُجدوا وعدم السماح للسفارات بإهانة السوري.

«سوا»... لعظمة سورية الحضارة والتاريخ والحاضر وعظمة أمهات وآباء ربّوا شعباً كهذا ولجيش عقائدي أسطوري ولرجل فاق التوقعات بثباته وسماحته فكتب التاريخ وغيّره واستنهض الطاقات الكامنة في مجتمعنا واستفاقت آلهة الخير السورية من ثباتها.

«سوا»... سيصلح السوريون ما أفسده الفاسدون... سيبنون مجد حاضرهم... سيُعيدون الشمس إلى مشرقها ويعلنون ولادة جنين الربيع العربي الحقيقي بعدما أعلنوا موتَ جنين التصحّر العربي بنسخاته المتعدّدة.

محطتان تاريخيّتان متناقضتان: هزيمة 1978 وانتصار 2000

د. مصطفى بزي*

ما كان يحصل في المنطقة الجنوبية من تطورات عسكرية وميدانية على الأرض، منذ نهايات العام 1977، وتهديدات عدوانية صهيونية شبه يومية، وقصف عشوائي، وسقوط شهداء مدنيين وجرحى، وردّ فعل القوات المشتركة المؤلفة من الأحزاب الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين «الإسرائيليين»... كان ينبئ كلّه ويشير إلى حدوث أمر ما في المنطقة، وتُوّج ذلك بتوجيه رئيس وزراء العدوّ آنذاك، إسحق رابين، تحذير شديد اللهجة لقوات الردع العربية في لبنان، «بعدم تجاوز الخط الأحمر في الجنوب، وهو خط حقيقي، جغرافي، وليس خطاً نظرياً وهمياً» (اسحق رابين، يديعوت أحرونوت، مقال بتاريخ 1 تشرين أول 1977).

بعد ذلك وجّه وزير الدفاع الصهيوني عيزرا وايزمان تهديدات إلى لبنان بضرورة القيام «بعمل سريع ومكثف» وقال: «إن «إسرائيل» ستقوم بعملية عسكرية كبيرة في جنوب لبنان، كي تضمن أن الحدود اللبنانية ستبقى هادئة» (الصحف الصهيونية بتاريخ 7/11/1977).

في التاسع من تشرين الثاني 1977، أعلن الكيان الصهيوني، على لسان وزير دفاعه نفسه، ورئيس أركانه مردخاي غور، «عن توقف العمل باتفاق وقف النار في جنوب لبنان» (الصحف الصهيونية في 9/11/1977).

وبالفعل ضرب الطيران الصهيوني يومذاك مواقع في الحزام الساحلي، الممتد على مسافة 20 كيلومتراً شمال الحدود، والذي يصل إلى جنوب مدينة صور الساحلية، وعلى عمق عشرة كيلومترات.

في الخامس عشر من شباط 1978 قصفت القوات الصهيونية بالمدفعية الثقيلة والدبابات منطقة القطاع الأوسط، خاصة بنت جبيل (الحي القديم)، تلة مسعود، تلة شلعبون، صفّ الهواء، المشتى، وسقط جرحى، وردّت القوات المشتركة على النار بالمثل، واستمر الوضع على هذه الحال طوال الفترة الممتدة حتى آخر شباط 1978.

إن الأوضاع في المنطقة كانت تشير، على نحو واضح، إلى أن العدوّ الصهيوني سوف يقوم في أي لحظة بعدوان، من دون انتظار المبرّر، فالدولة العبرية ليست في حاجة إلى مبرر كي تنفّذ عدوانها، وإذا كان يلزمها ذلك فإنها قادرة على خلقه بنفسها، مثلما حدث في فترةٍ لاحقة (سنة 1982) وهنا يجب القول إنه ليس صحيحاً أن الاعتداءات الصهيونية كانت مرتبطة بالوجود الفلسطيني في المنطقة والاحتضان اليساري والشعبي له، والحوادث بين الاحتلال الصهيوني لفلسطين وهذه الاعتداءات موثقة وواضحة.

في الثالث من آذار 1978، حدث تطور عسكري مهم في قطاع بنت جبيل تمثّل بقيام إحدى الوحدات الميليشياوية في المنطقة، بالتنسيق مع العدوّ ضمناً - إنما من دون مشاركته العملانية والميدانية على الأرض - باحتلال بلدة مارون الراس الاستراتيجية والتي تطل على فلسطين المحتلة وتحتل أعلى نقطة في المنطقة.

كان لهذا السقوط الجديد أثر سلبي كبير في الأحزاب والمنظمات، وبدأ العمل الفعلي لاسترجاع مارون الراس بأي شكل من الأشكال، ونلاحظ هنا أن معظم الجبهات في المنطقة الحدودية كانت هادئة إلى حدّ ما، باستثناء هذه الجبهة. خططت القوات المشتركة مع المنظمات الفلسطينية وحركة أمل لاسترجاع مارون الراس، وبدأ التنفيذ في ظل قصف مدفعي عنيف، ويمكن القول إن القوات الصهيونية التي كانت تراقب الأمور عن كثب من مواقعها عند الحدود قرب قرية صلحا (إحدى القرى السبع) وعند مستعمرة «أفيفيم» تركت القوات الميليشياوية - ولسبب ما - لقدرها المشؤوم، حيث قتل عدد من أفرادها، وكأنّ العدو كان يريد ضمناً أن تصبح القوات المشتركة والمنظمات في موقع متقدم على تخوم الحدود معه وهذا في رأيه (أي العدوّ) يعطي المبرر كون القوات المشتركة والمنظمات تهدّد المستوطنات الصهيونية في الجليل. ويلاحظ أن الجيش الصهيوني المتمركز مقابل الأراضي اللبنانية لم يقدّم إلى الميليشيات سوى دعم مدفعي محدود، وغير مؤثر كثيراً في سير العملية العسكرية، ولذلك فإن المعركة حسمت بأسرع وقت وقُتل عدد من عملاء العدوّ وجُرح آخرون، ولوحق العملاء حتى آخر نقطة قريبة من الشريط الشائك، من دون أن تحرّك القوات الصهيونية ساكنا. إن الأيام التي فصلت هذا الحادث عن الاجتياح كانت حبلى بالحوادث، وشديدة التوتر، وتمثلت بقصف صهيوني مستمر وعنيف، ووجود زوارق معادية في البحر قبالة السواحل الجنوبية اللبنانية تعترض السفن والزوارق، وطيران حربي صهيوني يحلّق يومياً في سماء المنطقة وينفذ غارات وهمية ويخرق أكثر من مرّة جدار الصوت.

الاجتياح

في هذه الأجواء الملبّدة جداً، حصلت الحادثة المشهورة، التي اعتبرت مثل الشرارة التي أشعلت الوضع، إذ حدث الهجوم الفلسطيني المباغت والمميز على الباص الصهيوني على طريق حيفا - «تل أبيب»، بقيادة المناضلة البطلة دلال المغربي في الحادي عشر من آذار 1978.

لم تكن العملية مبرراً للاجتياح، فالوقائع والوثائق أثبتت في ما بعد أن العدو الصهيوني كان يهيئ ويعدّ العدّة قبل تلك العملية بفترة طويلة، وعلى حدّ اعتراف وزير الدفاع الصهيوني وايزمان الذي قال في تصريح له: «إن العلمية كانت بمثابة صاعق تفجير» وأضاف : «إن هدفنا الحقيقي هو تنظيف جنوب لبنان مرة واحدة وإلى الأبد من مراكز «الإرهابيين» (الفدائيين) الذين تلقوا إمدادات مهمة خلال الأشهر الأخيرة» (الصحف الصهيونية في 16 آذار 1978، ومجلة شؤون فلسطينية، العدد 78، أيار 1978 صفحة 45).

ثمة هدف آخر مهم جداً كان العدوّ الصهيوني يسعى إلى تحقيقه من وراء العدوان، ألا وهو خلق منطقة عازلة في الجنوب بعمق معين تشغلها قوات دولية لحماية حدودها ومنع أي عمليات من الجانب اللبناني ضدّها. إضافة إلى هدف ثالث، إذ كان العدوّ الصهيوني يريد أن يضع إسفيناً بين البيئة الحاضنة للمقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية من ناحية، وهذه المقاومة والمنظمات من ناحية أخرى، وإظهار أن كل ما يحصل في المنطقة من مآسي وقصف وقتل وغير ذلك، سببه وجود المنظمات الفلسطينية واحتضان الأحزاب والمواطنين لها.

بعد منتصف ليلة 14 آذار 1978، وفي تمام الساعة الواحدة وخمس وثلاثين دقيقة تحديداً، بدأت العمليات الحربية الصهيونية، وراح الطيران المعادي يشنّ أعنف الغارات، وتركز القصف بشكل رئيسي على القطاع الأوسط، مركز الثقل الأساسي للقوات المشتركة والمقاومة لالفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، والسرية الطالبية التابعة لمنظمة فتح، وشمل القصف بنت جبيل وجوارها، مدخل البلدة، تلة مسعود، مدرسة المغتربين (مدرسة جميل جابر بزي لاحقاً) التي دمّرت بالكامل، مفرق عيناتا - بنت جبيل، مارون الراس عيناتا، وجميع خطوط الإمداد التي يمكن أن تسلكها القوات المشتركة وحلفاؤها.

الحقيقة تقال، لم يبق على المحور الأساسي في تلة مسعود سوى المناضل حسان شرارة وقاسم بزي (زيتون) من بنت جبيل، وبشار (من الخيام)، مع مجموعة من أفراد السرية الطالبية التي كان يقودها الضابط المعروف بـ«جهاد» وتصدّت هذه المجموعة للقوات الصهيونية وأخرت تقدمها نحو بنت جبيل والمحيط، وقدّم هؤلاء الشباب دماءهم في سبيل الأرض والشعب، ورفضوا الانسحاب، وخاضوا معركة في خلة المشتى وعلى المحور الشرقي عند المهنية وعند المسلخ القديم (مربع التحرير لاحقا)، واستشهد عدد من رجال منظمة الصاعقة في مارون الراس ودفنوا في بنت جبيل، كما خاض مقاتلون من الأحزاب اليسارية (شيوعيون، قوميون اجتماعيون، بعثيون، منظمة عمل شيوعي...) معارك بطولية على تخوم بلدة عين إبل، واستشهد معظمهم، ودفنوا في مقبرة جماعية عند مفرق الطيري - بنت جبيل (بعد التحرير مباشرة كشف عن هذه المقبرة، ووجدت جثث أكثر من خمسة وثلاثين شهيداً، عرف معظمهم، ودفنوا في مقبرة جماعية في بنت جبيل بعد احتفال مهيب).

بعد الاجتياح، استبيحت المنطقة كلها للصهاينة وعملائهم من الميليشيات، وكانت الاستباحة الأسوأ، والأكثر تأثيراً لبنت جبيل والخيام... الخسائر العامة كانت لبنانياً وفلسطينياً نحو 1200 شهيداً، ونزوح أكثر من 300 ألف مواطن، وكان النزوح في اتجاه صيدا وبيروت والبقاع، وسميت العملية بـ«عملية الليطاني» وشارك فيها أكثر من ثلاثين ألف جندي صهيوني، ومئات الطائرات والدبابات والمدافع...

وكان الهجوم بحسب يعقوب أرز، المعلق في صحيفة معاريف الصهيونية، «أكبر هجوم قام به الجيش «الإسرائيلي» على منطقة جنوب لبنان» (نقلاً عن جريدة النهار 4 تموز 1996).

تقدم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن، وبعد المداولات والمناقشات صدر القرار 425 ثم 426، بتاريخ 19 آذار 1978، ونصّا على ما يلي:

1 - يدعو مجلس الأمن إلى احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية، وسيادة لبنان، واستقلاله السياسي، ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

2 - يدعو مجلس الأمن «إسرائيل» أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وتسحب على التوّ قواتها من كامل الأراضي اللبنانية.

3 - يقرّر مجلس الأمن، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشئ فوراً تحت سلطته قوة موقتة، تابعة للأمم المتحدة، خاصة في جنوب لبنان، وغايتها التأكد من انسحاب القوات «الإسرائيلية»، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على ضمانة استعادة سلطته الفعلية على المنطقة، على أن تتألف القوة من عناصر تابعة لدول أعضاء في الأمم المتحدة.

لم ينفّذ من هذين القرارين سوى مسألة انتشار القوة الموقتة التابعة للأمم المتحدة، والانسحاب الكلي لم يحصل، والاعتداءات استمرت، والخروق بقيت، ومجلس الأمن لم يدن «إسرائيل» ولو لمرة واحدة على أفعالها، وهي اضطرت إلى الانسحاب من أجزاء من المنطقة، لكنها بقيت في الشريط الحدودي المحتل الذي أسسته لحماية حدودها كما اعتبرت.

*أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية